الخدمة تُمكّن المواطنين والمقيمين من الاطلاع على جميع خطوط الاتصالات المُسجّلة بأسمائهم

«زين» تدعم إطلاق خدمة «أرقامي» عبر «سهل»

أعلنت زين الكويت عن دعمها لإطلاق خدمة «أرقامي» عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل» بالتعاون مع الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، ضمن الجهود الوطنية المتواصلة لتطوير الخدمات الرقمية وتعزيز الشفافية وحماية حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات في الكويت.

وتتيح الخدمة الجديدة للمواطنين والمقيمين الاطلاع بسهولة على جميع خطوط الهاتف وخدمات الاتصالات المسجلة بأسمائهم لدى مختلف شركات الاتصالات، بما يساعدهم على التحقق من دقة بياناتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود أي خطوط غير معروفة أو غير مستخدمة.

ويأتي دعم زين لهذه المبادرة امتدادا لجهودها المستمرة في حماية خصوصية عملائها وتعزيز أمن بياناتهم، وتوفير تجربة رقمية أكثر وضوحا وموثوقية، إلى جانب رفع مستوى الوعي بأهمية متابعة الخدمات المسجلة بالبيانات الشخصية والمحافظة على سلامتها.

وتؤمن زين بأهمية تكامل الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص في تسريع مسيرة التحول الرقمي وتحقيق الأهداف التنموية للدولة، من خلال توظيف الحلول التقنية لتطوير خدمات حكومية آمنة وسهلة الاستخدام، وتعزيز ثقة المستخدمين بالمنظومة الرقمية.

ودعت زين عملاءها إلى استخدام خدمة «أرقامي» عبر تطبيق «سهل» للتحقق من الخطوط المسجلة بأسمائهم لضمان صحة بياناتهم وحماية خصوصيتهم الرقمية.

تقديراً لتميزه والتزامه بالابتكار في خدمة العملاء

«الأهلي» يحصد 4 جوائز عالمية من «غلوبال فاينانس»

حصد البنك الأهلي الكويتي 4 جوائز عالمية من مجلة «غلوبال فاينانس» المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي، تقديرا لتميزه الرقمي والتزامه بالابتكار في حلوله المصرفية المقدمة للعملاء.

وتوج البنك بـ3 جوائز على مستوى الكويت، إضافة إلى جائزة إقليمية بارزة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، بحيث شملت الجوائز لقب أفضل تطبيق مصرفي عبر الهواتف الذكية في الشرق الأوسط، وأفضل تطبيق مصرفي عبر الهواتف الذكية في الكويت، وأفضل تصميم لتجربة المستخدم (UX) في الكويت، وأفضل خدمة لعرض ودفع الفواتير في الكويت.

وتأتي هذه الجوائز استنادا إلى تقييم شامل أجرته لجنة من الخبراء المستقلين في «غلوبال فاينانس»، معتمدة على معايير دقيقة تشمل قوة الخطط الرقمية، ونمو قاعدة مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والابتكار في التصميم، فضلا عن سهولة وأمان إدارة المعاملات المالية اليومية.

وتعكس هذه الإنجازات المتتالية للسنة الثالثة على التوالي من «غلوبال فاينانس» النجاح المستمر الذي يحققه البنك الأهلي الكويتي في تنفيذ خططه للتحول الرقمي، وتطوير منصاته الإلكترونية وفق أعلى المعايير العالمية، بما يضمن تقديم تجربة مصرفية سلسة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتنامية.

ويمثل التتويج بجائزة أفضل تطبيق مصرفي في الشرق الأوسط محطة بارزة تؤكد مكانة البنك الرائدة في المنطقة، بينما تسلط جوائز تجربة المستخدم (UX) وعرض ودفع الفواتير الضوء على التركيز المستمر للبنك على أدق التفاصيل التي تضمن سرعة تنفيذ المدفوعات اليومية وسهولتها على المستخدمين.

ويعكس هذا التتويج المزدوج محليا وإقليميا نجاح استراتيجية البنك الأهلي الكويتي المستمرة للتحول الرقمي، والتزامه الراسخ بتقديم حلول مصرفية مبتكرة تضع احتياجات العميل في صدارة أولوياته.

ويبرهن الفوز بلقب أفضل تطبيق على مستوى الشرق الأوسط على كفاءة بنيته التحتية الرقمية، بينما تؤكد الجوائز المحلية تفوقه في تقديم تجربة مستخدم سلسة وآمنة وتوفير خيارات دفع متكاملة للتسهيل على العملاء في معاملاتهم اليومية. ويؤكد التكريم أيضا كفاءة البنية التحتية الرقمية لدى البنك، وتركيزه الدائم على الابتكار والسهولة والأمان في كل معاملة يقدمها لمختلف شرائح العملاء. وتأتي هذه الجوائز المرموقة من مؤسسة عالمية مثل «غلوبال فاينانس» تتويجا لجهود فريق العمل المتواصلة في البنك من أجل إعادة تعريف التجربة المصرفية الرقمية، ورؤية البنك في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وحرصه على تطوير تطبيقه ليكون الخيار الأول والأكثر أمانا وسلاسة في تلبية كافة الاحتياجات المالية اليومية للعملاء.

وتعد هذه الجوائز الأربع بمثابة شهادة استحقاق عالمية تعكس الثقة المتبادلة بين البنك الأهلي الكويتي وعملائه، وتبرز ابتكاره للحلول الرقمية الذكية والشاملة، في وقت يواصل البنك تطوير بنيته لضمان تقديم خدمات مصرفية تتسم بالسهولة والأمان والتفوق الاستثنائي في تجربة المستخدم على مستوى المنطقة.

وتمثل هذه الجوائز المرموقة حافزا إضافيا لمواصلة السعي نحو التميز لتأكيد مكانة البنك الأهلي الكويتي كوجهة رئيسية للابتكار المصرفي في المنطقة، بحيث لا يقتصر تطوير الخدمات الرقمية وتطبيق البنك على الأجهزة الذكية على مجاراة أحدث التقنيات، بل يرتكز في المقام الأول على فهم سلوك العملاء وتبسيط رحلتهم المصرفية وفق أعلى درجات الأمان والمرونة.

بزيادة 89,2٪ .. و399,4 مليون دينار إيرادات التأمين

«الخليج للتأمين» تحقق 23,8 مليون دينار صافي ربح خلال النصف الأول

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين أن المجموعة حققت أرباحا صافية بقيمة 23,8 مليون دينار، أي ما يعادل ربحية 78,06 فلسا للسهم الواحد، خلال النصف الأول من العام 2026، مما يمثل زيادة بنسبة 89,2٪ أو ما يعادل 11,2 مليون دينار مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وذلك بالمقارنة مع أرباح صافية بقيمة 12,6 مليون دينار بربحية 38,68 فلسا للسهم الواحد عن الفترة نفسها من العام السابق.

وبلغت إيرادات التأمين مبلغ 399,4 مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2026، مما يمثل زيادة بنسبة 11,1٪ أو ما يعادل 39,8 مليون دينار مقارنة مع 359,6 مليون دينار عن الفترة نفسها من العام السابق.

وسجلت قيمة صافي إيرادات الاستثمار مبلغ 34,8 مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2026، مما يمثل زيادة بنسبة 23,2٪ أو ما يعادل 6,6 ملايين دينار مقارنة مع 28,2 مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق.

ووصلت القيمة الدفترية للسهم إلى 998 فلسا، كما في 30 يونيو 2026، بالمقارنة مع 929 فلسا في 31 ديسمبر 2025، بارتفاع نسبته 7,4٪.

وبلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم مبلغ 283,9 مليون دينار كما في 30 يونيو 2026، بارتفاع قدره 7,4٪ مقارنة بحقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم كما في 31 ديسمبر 2025، والتي بلغت 264,2 مليون دينار.

ووصل مجموع الأصول إلى 1,5 مليار دينار كما في 30 يونيو 2026، بالمقارنة مع 1,33 مليار دينار كما في 31 ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 175,9 مليون دينار ونسبتها 13,3٪.

وفيما تواصل تعزيز حضورها الدولي وقدراتها التشغيلية، تبقى مجموعة الخليج للتأمين من أكبر شركات التأمين وأكثرها تنوعا على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ترتكز على تصميم نظام تأمين بيئي قيما.

وتقدمت المجموعة بالشكر إلى عملائها والمساهمين، لاسيما شركة فيرفاكس، والسادة أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر لاستراتيجية المجموعة، فيما توجهت بالتقدير إلى موظفيها على جهودهم القيمة، والشكر موصول لكافة الجهات الرقابية بدولة الكويت لتعاونهم الدائم لتطوير قطاع التأمين الكويتي.

أنظار المستثمرين تتجه خلال الأسبوع الجاري إلى محضر اجتماع «الفيدرالي»

4400 دولار للأونصة ستحدد مدى قدرة الذهب على مواصلة الصعود

كونا: أنهت أسعار الذهب تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع عند مستوى 4377 دولارا للأونصة مسجلة مكاسب أسبوعية للأسبوع الثاني على التوالي بدعم من تراجع الدولار وانخفاض توقعات رفع أسعار الفائدة الأميركية خلال اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في سبتمبر المقبل.

وقال تقرير صادر عن شركة دار السبائك الكويتية ان سعر 4400 دولار للأونصة ستحدد مدى قدرة الذهب على مواصلة الصعود مبينا أن ارتفاع الذهب خلال الاسبوع الماضي جاء عقب سلسلة بيانات اقتصادية أميركية ضعيفة عززت توقعات تباطؤ الاقتصاد وخففت من احتمالات تشديد السياسة النقدية.

وأوضح التقرير أن مبيعات التجزئة الأميركية تراجعت خلال يوليو الماضي بنسبة 0,6٪ مسجلة أول انخفاض بعد خمسة أشهر متتالية من النمو وجاءت النتيجة أسوأ من توقعات الأسواق التي كانت تشير إلى ارتفاع بنسبة 0,1٪.

وأضاف ان بيانات التضخم الأميركية خلال الأسبوع أظهرت استمرار تراجع الضغوط التضخمية إذ جاءت بيانات أسعار المستهلكين وأسعار المنتجين أكثر اعتدالا مما دعم التوقعات بأن «الاحتياطي الفيدرالي» قد لا يتجه إلى رفع أسعار الفائدة في سبتمبر.

وذكر أن احتمالات رفع الفائدة في سبتمبر تراجعت إلى نحو 31٪ مقارنة بنحو 55٪ قبل أسبوع ما شكل عاملا إيجابيا للذهب في ظل انخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمعدن النفيس.

وذكر أن الدولار الأميركي تراجع خلال الأسبوع مع قيام المستثمرين بتقليص رهاناتهم على تشديد السياسة النقدية الأميركية فيما أسهم انخفاض عوائد سندات الخزانة الأميركية في تقديم دعم إضافي لأسعار الذهب.

وبين أن القراءة الأولية لمؤشر ثقة المستهلك الأميركي تراجعت من 55 نقطة في يوليو إلى 51 نقطة في أغسطس بما يعكس تزايد المخاوف بشأن قوة الاقتصاد وقدرة المستهلكين على تحمل ارتفاع الأسعار.

وأشار إلى أن توقعات التضخم لعام واحد ارتفعت إلى 4,3٪ مقابل 4,2٪ في حين استقرت التوقعات طويلة الأجل عند 3,3٪. وعلى الصعيد الجيوسياسي، أفاد التقرير بأن التطورات في الشرق الأوسط ومصير مضيق هرمز ظلت من أبرز العوامل المؤثرة في الأسواق، موضحا أنه على الرغم من استمرار إغلاق المضيق فإن أسعار النفط لم تشهد ارتفاعا حادا وهو ما حد من المخاوف بشأن عودة موجة تضخمية قوية.

وبين أن الطلب من البنوك المركزية لا يزال يشكل دعما أساسيا للذهب إذ أضافت الصين نحو 20 طنا إلى احتياطياتها من المعدن النفيس خلال يوليو مسجلة الشهر الحادي والعشرين على التوالي من عمليات الشراء.

وأوضح أن أنظار المستثمرين تتجه خلال الأسبوع الجاري إلى محضر اجتماع «الفيدرالي» الأميركي الذي شهد ثلاثة اعتراضات ما قد يوفر إشارات مهمة حول مستقبل أسعار الفائدة واتجاه السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة، إضافة إلى محضر اجتماع البنك المركزي الأوروبي.

وأضاف أن الأسواق تترقب على صعيد البيانات الاقتصادية الأميركية مؤشرات مديري المشتريات الأولية ومؤشرات الإسكان وتصاريح البناء وشروط التجارة والإنتاج الصناعي إلى جانب مجموعة من البيانات التي قد تساعد في تقييم قوة الاقتصاد الأميركي.

وذكر التقرير أن مؤشرات مديري المشتريات ستصدر كذلك في منطقة اليورو واليابان وأستراليا والهند والمملكة المتحدة فيما تنشر المملكة المتحدة وكندا بيانات التضخم ومبيعات التجزئة.

وأشار إلى أن الأسواق في أوروبا تترقب مؤشرات ثقة المستثمرين في منطقة اليورو وألمانيا فيما تتجه الأنظار في اليابان إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني والميزان التجاري ومعدل التضخم.

وأضاف أن الصين ستصدر بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة وأسعار المساكن إلى جانب ترقب بيانات سوق العمل في أستراليا والمملكة المتحدة وكندا وقرار البنك المركزي السويدي بشأن أسعار الفائدة.

وأكد تقرير «دار السبائك» أن تحركات الذهب خلال الفترة المقبلة ستظل مرتبطة بصورة رئيسية بمسار الدولار وتوقعات أسعار الفائدة الأميركية والتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

5 مليارات دولار استثمارات ألمانية في أميركا خلال 6 أشهر

وكالات: حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كسوق جاذبة للشركات الألمانية، مع استمرار الشركات العاملة فيها في إعادة استثمار الأرباح التي تحققها محليا، رغم حالة الترقب التي تحيط بقرارات ضخ رؤوس أموال جديدة في ظل المتغيرات التي تشهدها السياسات التجارية الأميركية.

وأظهرت حسابات للمعهد الاقتصادي الألماني، استنادا إلى بيانات البنك المركزي الألماني، أن الاستثمارات الألمانية المباشرة في الولايات المتحدة بلغت 4,3 مليارات يورو، بما يعادل 5 مليارات دولار، خلال النصف الأول من 2026.

ورغم أن هذا المستوى يقل بنحو الثلثين على أساس سنوي، وبنحو 80٪ مقارنة بالفترة نفسها من 2024، فإن بيانات تفصيلية حول تركيبة تدفقات الاستثمار تشير إلى استمرار الشركات الألمانية الموجودة بالفعل في السوق الأميركية في توجيه أرباحها نحو استثماراتها هناك.

وقالت الباحثة في المعهد الاقتصادي الألماني سمينة سلطان إن الشركات العاملة بالفعل في الولايات المتحدة تواصل إعادة استثمار الأرباح التي تحققها في البلاد، معتبرة أن ذلك يشير إلى أن الولايات المتحدة لاتزال سوقا جاذبة بشكل عام، في حين تتبنى الشركات نهجا أكثر حذرا تجاه ضخ رؤوس أموال جديدة. وتأتي تحركات الشركات الألمانية في وقت تشهد فيه العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها الدوليين تغيرات مرتبطة بالسياسة التجارية لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب والرسوم الجمركية، ما دفع الشركات إلى إعادة تقييم قراراتها الاستثمارية الجديدة. وكان الاتحاد الأوروبي قد وافق العام الماضي، في إطار مساعيه لتجنب رسوم جمركية مرتفعة على صادراته إلى السوق الأميركية، على اتفاقية تضمنت تعهدا باستثمار 600 مليار دولار. وتشير البيانات التاريخية إلى أن متوسط استثمارات الشركات الألمانية في الولايات المتحدة خلال النصف الأول من العام بلغ 15,8 مليار يورو في السنوات الخمس السابقة لجائحة «كوفيد-19»، فيما أوضحت سلطان أن الفترة من 2020 إلى 2023 تأثرت بصورة كبيرة بالظروف الاستثنائية المصاحبة للجائحة، وشهدت بعض السنوات تدفقات استثمارية صافية إلى الخارج.

«الوطني»: تباطؤ التضخم في أميركا يدعم توجه «الفيدرالي» لتثبيت أسعار الفائدة

قال تقرير بنك الكويت الوطني الأسبوعي عن أسواق النقد إن الأسواق العالمية تأثرت خلال الأسبوع الماضي بتراجع الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة، واستمرار متانة النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة، إلى جانب تمسك البنوك المركزية بنهج حذر في ظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي وارتفاع أسعار الطاقة.

وقال «الوطني»: في حين تبدو الضغوط التضخمية آخذة في التراجع عبر الاقتصادات الكبرى، لا يزال صناع السياسات يضعون في اعتبارهم المخاطر الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط وانعكاساته على تكاليف الطاقة.

وفي الولايات المتحدة تباطأ التضخم للشهر الثاني على التوالي في يوليو، إذ تراجع معدل التضخم الكلي وفقا لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 3,4٪ على أساس سنوي، مقابل 3,5٪ في يونيو، فيما انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 2,5٪.

وأشارت بيانات أسعار المنتجين إلى استمرار انحسار الضغوط التضخمية، إذ استقر مؤشر أسعار المنتجين دون تغيير خلال الشهر، بدعم من انخفاض أسعار الطاقة بنسبة 3,1٪.

وعززت هذه التطورات التوقعات بإبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير، في ظل ما تشير إليه مستويات السياسة النقدية الحالية من درجة تقييد كافية لدفع التضخم نحو مزيد من التراجع بمرور الوقت.

وفي الوقت ذاته، لا يزال سوق العمل الأميركي يتمتع بقدر نسبي من المتانة على الرغم من مؤشرات تباطؤ وتيرة التوظيف، إذ ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية هامشيا إلى 209 آلاف طلب، بينما استقر معدل البطالة عند 4,1٪.

وعلى الرغم من بقاء معدلات تسريح العمالة عند مستويات منخفضة، أصبحت الشركات أكثر حذرا في التوظيف في ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وأدى تزامن انحسار الضغوط التضخمية مع تراجع زخم سوق العمل إلى خفض توقعات رفع الفيدرالي لأسعار الفائدة في الأجل القريب. ونتيجة لذلك، تراجع مؤشر الدولار الأميركي باتجاه مستوى 99,8، في انعكاس لانخفاض توقعات تشديد السياسة النقدية بشكل إضافي.

وفي المملكة المتحدة، نما الاقتصاد بنسبة 0,4٪ خلال الربع الثاني من العام، بما يتسق مع التوقعات، وإن جاء أبطأ من معدل النمو البالغ 0,6٪ في الربع السابق.

واستفاد النمو من أداء قطاعات التكنولوجيا والإعلان والأدوية، إلى جانب تحسن نشاط المستهلكين بدعم من الأحوال الجوية المواتية وبطولة كأس العالم لكرة القدم. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما يزال الاقتصاديون يتوخون الحذر، مشيرين إلى أن جانبا كبيرا من قوة الأداء الأخيرة قد يكون مؤقتا.

كما قد تشكل التقلبات المستمرة في أسواق الطاقة، وهشاشة ثقة الأعمال، والمخاوف المرتبطة بالتضخم عوامل ضغط على وتيرة النمو مستقبلا، وفي أسواق العملات، تداول الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأميركي دون مستوى 1,35، في ظل موازنة المستثمرين بين البيانات الاقتصادية الإيجابية والمخاطر الخارجية.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أبقى بنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدي دون تغيير عند 4,35٪، وذلك عقب ثلاث زيادات في أسعار الفائدة منذ بداية العام. وعلى الرغم من إقرار البنك المركزي بتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، فإنه حافظ على نبرة متشددة، محذرا من أن التضخم لا يزال مرتفعا بصورة مفرطة وقد يستدعي مزيدا من تشديد السياسة النقدية إذا برزت مخاطر قد تؤدي إلى معاودة ارتفاعه.

وجددت محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي ميشيل بولوك التأكيد على أن خيار رفع أسعار الفائدة مجددا لا يزال مطروحا إذا لم يتراجع التضخم بالوتيرة المتوقعة.

وفي أسواق السلع، واصلت الأسعار عكس تأثير التطورات الجيوسياسية، إذ تراجعت أسعار الذهب إلى ما دون 4,350 دولارا للأونصة مع تقليص احتمالات إقدام الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة في المدى القريب.

في المقابل، ارتفعت أسعار مزيج خام برنت إلى نحو 87 دولارا للبرميل، بدعم من استمرار المخاوف بشأن اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط وحالة عدم اليقين المحيطة بإعادة فتح مضيق هرمز. وبصفة عامة، تشير أحدث البيانات الاقتصادية إلى أن البنوك المركزية الكبرى مرشحة لمواصلة نهجها الحذر خلال الفترة القريبة المقبلة، فتراجع التضخم في الولايات المتحدة، واستقرار وتيرة النمو في المملكة المتحدة، واستمرار المخاوف التضخمية في أستراليا، كلها عوامل تدعم سيناريو بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، فيما تظل التطورات الجيوسياسية وأسعار الطاقة من أبرز المخاطر المؤثرة على آفاق الأسواق العالمية.